المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية
ISSN : 2661-7013
EISSN: 2716-8867

المجلد 6 / العـــدد: 1 (2023)
ص 32- 56

المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية – دراسة تحليلية مقارنة لسنتي (2019/2018)

Macroeconomic indicators for Arab countries a comparative analytical study for the years (2018/2019)

محفوظ بصيري*[1]، عبد القادر عوينان[2]، فريدة سليماني[3]

[1] جامعة البويرة m.bessiri@univ-bouira.dz

[2] جامعة البويرة a.aouinene @univ-bouira.dz

[3] جامعة البويرة f.slimani@univ-bouira.dz

تاريخ الاستلام: 2023/05/28 تاريخ القبول: 2023/06/02 تاريخ النشر: 2023/06/30

ملخص

تبحث الدراسة في تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية لمجموعة الدول العربية، ومحاولة مقارنتها مع بعضها البعض خلال سنتي (2019/2018)

وقد وصلت الدراسة إلى أن الأداء الاقتصادي للدول العربية كان متفاوتا بين مختلف هذه الدول، جاءت دول الخليج العربي في مقدمة الدول العربية في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: المؤشرات الاقتصادية الكلية، الأداء الاقتصادي، الدول العربية.

تصنيف جال: E0، E29، F4

Abstract

The study examines the analysis of macroeconomic indicators of the Arab States Group, and try to compare them with each other during the years (2018/2019)

The study concluded that the economic performance of the Arab countries was uneven among the various countries.The Arab Gulf countries have been at the forefront of Arab countries in many macroeconomic indicators.

Keywords: Macroeconomic Indicators, Economic Performance, Arab Countries.

Jel Classification: E0,E29,F4.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يعتبر الاستقرار الاقتصادي الكلي لأي دولة عنصر هاما، خاصة عندما يتعلق الأمر بجذب الاستثمارات الأجنبية بمختلف أنواعها، ولهذا تسعى كل دول العالم إلى المحافظة على استقرارها الاقتصادي، يقاس هذا الاستقرار بعدة مؤشرات اقتصادية سنحاول في هذه الدراسة التركيز على البعض منها، وسنعمل على إسقاط هذه المؤشرات على مجموعة الدول العربية حسب المعطيات والبيانات المتاحة و المتوفرة، بالاعتماد على عدة تقارير رسمية، ثم إجراء تحليل لهذه المؤشرات ومقارنتها بين هذه الدول وخلال سنتي (2019/2018).

إشكالية الدراسة: و مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

"ما هو واقع المؤشرات الاقتصادية الكلية لمجموعة الدول العربية خلال سنتي (2019/2018)؟"

- **فرضية الدراسة** : وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- المؤشرات الاقتصادية الكلية للدول العربية تعكس أداءها الاقتصادي، ومعرفة مدى قوته أو ضعفه.

– هدف الدراسة .

نسعى من وراء هذه الدراسة معرفة واقع المؤشرات الاقتصادية للاقتصاديات العربية، من خلال تشخيصها و تحليلها، ثم مقارنة هذه المؤشرات فيما بين الدول العربية، حتى نتمكن من معرفة الأداء الاقتصادي لمجموعة الدول العربية مجتمعة، ثم الأداء الاقتصادي لكل دولة على حدى.

– منهج الدراسة .

الدراسة التي قمنا بها هي دراسة تحليلية بالدرجة الأولى ، ولهذا اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف الظاهرة وتحليلها، بالاعتماد على أدوات التحليل من جداول وأشكال وبيانات، وجمع الإحصائيات من عدة تقارير ذات صلة بالدراسة،

كما اعتمدنا كذلك على النهج المقارن فيما يخص مقارنة المؤشرات فيما بين الدول العربية من جهة، ومقارنة هذه المؤشرات بين سنتي 2018و 2019 من جهة ثانية.

– **الدراسات السابقة** :هناك عدة دراسات تناولت الموضوع أو إحدى متغيراته ،ومن أهم هذه الدراسات نجد:

– دراسة(زروقي أبو بكر الصدق ، مكيديش محمد) بعنوان " قياس أثر المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري على الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة الممتدة بين (2014/1990)، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مجموعة المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والتي تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار.

– دراسة (لخلف عثمان ،بنية عمر)، بعنوان :أداء و فعلية السياسات النقدية و المالية في علاج الاختلالات الاقتصادية في الجزائر من خلال بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (2014/1999)، تناولت هذه الدراسة مدى أداء وفعالية السياسات النقدية والمالية باعتبارها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية تأثيرا على النشاط الاقتصادي في علاج الاختلالات الاقتصادية، من خلال تأثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية.

– دراسة (جدي العربي،بوري محي الدين)، بعنوان : المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات– دراسة قياسية للفترة (2013/1990)، تطرقت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة التوازنية بين إصلاحات السياسة المالية المدرجة ضمن الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، وبين المؤشرات الكلية للتوازن الاقتصادي.

كل الدراسات السابقة المذكورة أعلاه لم تتطرق إلى المؤشرات الاقتصادية للدول العربية للدول العربية، بل اكتفت بدراسة المؤشرات الكلية الاقتصادية للجزائر فقط، بالإضافة إلى ذلك،كل الدراسات السابقة لم تدرس الفترة (2019/2018) ، وهذا ما انفردت به دراستنا ، وشكلت القيمة المضافة فيها.

2. المفاهيم الأساسية للمؤشرات الاقتصادية الكلية

1.2 تعريف المؤشرات الاقتصادية الكلية:

المؤشرات الاقتصادية هي" نتائج تعكس الوضعية الاقتصادية للدولة لفترة معينة على سبيل المثال لا الحصر لـ سنة"،"وهي أداة قياس أداء مختلف قطاعات الاقتصاد وتقييمها ، وتقييم أداء الاقتصاد بصفة كلية ، وتسمح كذلك بالتنبؤ المستقبلي للاقتصاد بحيث تتيح دق ناقوس الإنذار المبكر لتشغيل الخطط البديلة لمواجهة وتسيير المخاطر للنهوض بالاقتصاد قبل وصوله لمرحلة يصعب فيها التعامل مع تلك المخاطر"(**https://specialties.bayt.com**).

2.2 أهداف المؤشرات الاقتصادية الكلية

تتمثل في (**نور الهدى بلحاج، 2014، ص86**):

- تحديد حجم المشكلة و قياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها؛
- استخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعة، وتقييم الأداء أول بأول، والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة أو طويلة.

3.2 أقسام المؤشرات الاقتصادية الكلية

1.3.2 بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية

- الميزان التجاري :يقصد به "رصيد العمليات التجارية ، أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات، هذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري والمألوف استخدامه حاليا " (**هجيرة عبد الجليل، سمير بهاء الدين مليكي،2012، ص134**).

– سعر الصرف: يعرف على أنه" عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية" (**بن قدور علي، 2013، ص14**)

2.3.2. بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية

– الناتج المحلي الإجمالي: يعرف الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق منها طريقة الإنتاج وحسب هذه الطريقة فإن الناتج المحلي الإجمالي يعني" إجمالي القيم النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي، خلال فترة زمنية معينة تكون عادة سنة" (**مهند بن عبد الملك السلمان، أحمد بن بكر البكر، 2016، ص07**)

– التضخم :يقصد به"الارتفاع المستمر والكبير في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات و الملاحظ خلال فترة زمنية معينة، قد تكون شهرية أو سنوية "(**شلوفي عمير، 2018، ص23**).

– البطالة: يقصد بها "السكان القادرون على العمل والمتاحين لإنتاج السلع والخدمات، ولكن لا يتم الانتفاع بهم اقتصاديا" (**سامح عبد الوهاب،2019، ص01**).

– الاستهلاك العائلي هو "مقدار ما ينفقه القطاع العائلي (قطاع الأفراد) على شراء السلع والخدمات" (قنوني حبيب، وآخرون، 2018، ص93).

3. بعض الخصائص الاقتصادية لمجموعة الدول العربية

الجدول التالي يمثل بعض الخصائص الاقتصادية لمجموعة الدول العربية

الجدول رقم(1): الخصائص الاقتصادية لمجموعة الدول العربية

الدولة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار)لسنة 2019 *	عدد السكان لسنة 2019 مليون/ نسمة*	معدل البطالة لسنة 2017(%)**	متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك لسنة 2017 (دولار)**		معدل الادخار لسنة 2017 **(%)	معدل الاستثمار لسنة 2017 **(%)
				الاستهلاك الحكومي للفرد	الاستهلاك العائلي للفرد		
الأردن	4394.9	10.1	18.3	02	09	-4.6	17.2
الإمارات	39806.3	10.7	1.7	15	39	52.2	25.1
البحرين	25781.4	1.5	1.3	11	29	37.9	24.1

تونس	3072.5	11.8	15.5	02	07	7.1	19.6
الجزائر	4229.8	43.4	11.7	02	05	36.9	52.3
السعودية	22507.1	33.9	5.8	14	24	33.6	27.9
السودان	728.1	43.2	12.8	01	06	17.2	20.8
العراق	5758.8	39.1	14.8	03	07	18.5	8.6
عمان	18081.8	4.4	16	12	16	34.1	31.7
قطر	70288.2	2.8	0.1	34	39	56.6	41
الكويت	29128.6	4.7	2.2	18	31	30.9	25.7
لبنان	9607.9	6.1	6.3	05	33	0.5	21.2
مصر	3019.7	99.2	11.9	01	05	3.1	15.3
المغرب	3410	35.6	10.2	02	05	28.9	32.6
موريتانيا	1191.5	4.7	11.8	01	02	24.1	50.4
اليمن	918.8	31.6	70	01	02	-25.9	5.5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

* تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار) ، الكويت، 2019، متاح على الموقع :(2019/09/07) http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/07/Climate-Report-2019.pdf

** الفصل الثاني : التطورات الاقتصادية والاجتماعية متاح على الموقع :
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2018(2019/09/07)

سنحاول فيما يلي أن ندرس كل مؤشر على حده:

1.3 نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنة 2019:

ويمكن تلخيصه في الشكل الموالي.

الشكل رقم(1): نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنة 2019 (الوحدة : دولار)

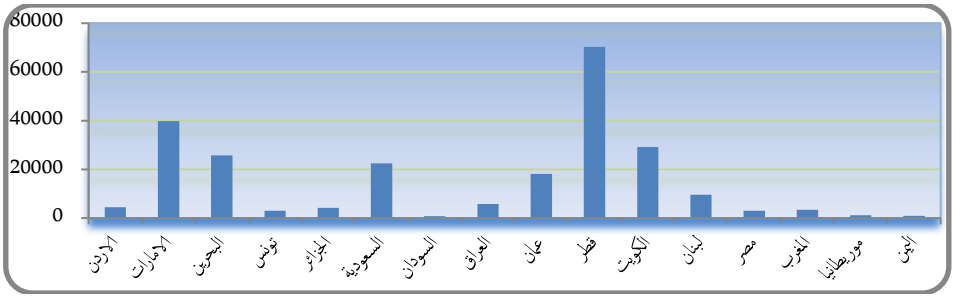

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(01)

قدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لسنة 2019 بين حوالي 70 ألف دولار في قطر، و918 دولار للفرد في اليمن ، ويعود تراجع نصيب الفرد من الناتج في اليمن إلى الأحداث الأخيرة التي تشهدها اليمن من حرب داخلية، مما أدى إلى تراجع قيمة الريال اليمني، كما قدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في مجموعة الدول العربية لسنة 2018 بحوالي 6625.5 دولار، وسنة 2017 قدر بحوالي 5979دولار، وعموما نلاحظ ارتفاع نصيب الفرد من الناتج عند دول الخليج العربي (الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر والكويت) حيث تجاوز نصيب الفرد 18 ألف دولار، أما دول المشرق العربي (مصر ،لبنان و الأردن)، ودول المغرب العربي (تونس ، الجزائر والمغرب) وبقية الدول الأخرى نصيب الفرد من الناتج متقارب إلى حد ما، ففي معظم هذه الدول لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج 10ألاف دولار.

2.3 تطور عدد السكان لسنة (2019) ومعدلات البطالة في الدول العربية لسنة (2017): ويمكن تلخيصه في الشكل الموالي.

الشكل رقم(2): تطور عدد السكان لسنة(2019) ومعدلات البطالة في الدول العربية لسنة (2017)

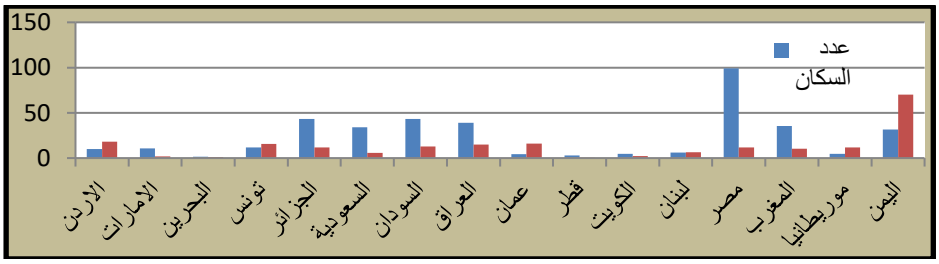

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(01)

- بالنسبة لمعدل النمو السكاني

(بلغ عدد السكان للدول العربية المذكورة في الدراسة (16 دولة عربية) حوالي 382.8 مليون نسمة عام 2019، وبمعدل نمو يفوق 2 بالمائة ، وهو معدل مرتفع نسبيا مقارنة مع جميع أقاليم العالم الرئيسية ، وفي الدول المدروسة تعد مصر اكبر دولة من حيث عدد السكان، حيث بلغ 99.2 مليون نسمة سنة 2019، تليها الجزائر بـ 43.4 مليون نسمة، ثم السودان بـ 43.2 مليون نسمة، أما دولة البحرين تعد أقل الدول من حيث

عدد السكان بـ 1.5 مليون نسمة، وعموما يعود ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية إلى الأسباب التالية: **(www.amf.org.ae2018)**

- معدلات الخصوبة نحو ثلاث (03) مواليد لكل امرأة في سن الإنجاب في كل من (الأردن ، السودان ،العراق ،مصر ،موريتانيا و اليمن)؛
- التأثير الإيجابي لتحسين الخدمات الصحية والظروف المعيشية؛
- أما في دول مجلس التعاون الخليج العربية ،فتعود معدلات النمو السكاني المرتفع إلى ارتفاع معدلات صافي الهجرة الخارجية ، و فيما يخص الهيكل العمري للسكان في دول المجلس فيصل إلى اعتباره هيكلا عمريا شابا ، أي الأغلبية العمرية ضمن فئة (15-49) سنة (**أحمد الكواز،2011، ص07**).

معدلات النمو المرتفعة للدول العربية خلقت بعض المشاكل لهذه الدول ومن أهمها:

- ارتفاع معدل نمو القوة العاملة الجديدة الوافدة لسوق العمل؛
- ارتفاع معدلات البطالة بمختلف أنواعها؛
- تفاقم مشاكل السكن والمرافق العامة ،ما أدى إلى ظهور الأحياء القصديرية .
- بالنسبة لمعدلات البطالة: تعد مشكلة البطالة من أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلدان العربية في الوقت الحالي، فمعدل البطالة الإجمالي يفوق المتوسط العالمي والبالغ 5.4 بالمائة، إذ تجاوز المعدل الإجمالي للبطالة في البلدان العربية لسنتي 2017 و2018 نسبة 10% ، وحسب المعطيات الموضحة في الجدول رقم(1)، جاءت اليمن بأعلى معدل بطالة قدر بـ 70 بالمائة سنة 2017، ويعود ارتفاع هذا المعدل إلى الحرب الداخلية التي تشهدها اليمن في الوقت الحالي، والتي أثرت سلبا على النشاط الاقتصادي بصفة عامة، وغلق المؤسسات وتسريع العمال، ثم تأتي الأردن بمعدل 18.3%، وتونس بـ15.5% ثم العراق بمعدل 14.8%، أما أدنى معدل للبطالة يعود لقطر بنسبة 0.1%، ثم البحرين بـ1.3% والإمارات 1.7% ثم الكويت 2.2%.

يعود ارتفاع معدل البطالة للبلدان العربية إلى العديد من العوامل منها : (**تقرير آفاق الاقتصاد العربي، 2019،ص.27**)

- النمو المتسارع للقوى العاملة بما يفوق قدرة الاقتصاديات العربية على توفير فرص العمل؛
- عدم ملائمة نسق النمو في الدول العربية، والذي يعد غير موفر للتشغيل بالقدر الكافي؛
- عدم الموائمة ما بين احتياجات سوق العمل ومخرجات التعليم (فجوة العمالة الماهرة)؛
- هيكلية أسواق العمل و بيئات الأعمال (تفضيل القطاع العام على القطاع الخاص، وانتشار العمل في القطاع غير الرسمي، والتحديات المرتبطة بصعوبة تأسيس المشروعات).

3.3 معدلات الاستثمار، الادخار، الاستهلاك العائلي والحكومي للدول العربية لسنة 2017

ويمكن تلخيصها في الشكل الموالي.

الشكل رقم(3):معدلات الاستثمار، الادخار، الاستهلاك العائلي والحكومي للدول العربية لسنة 2017

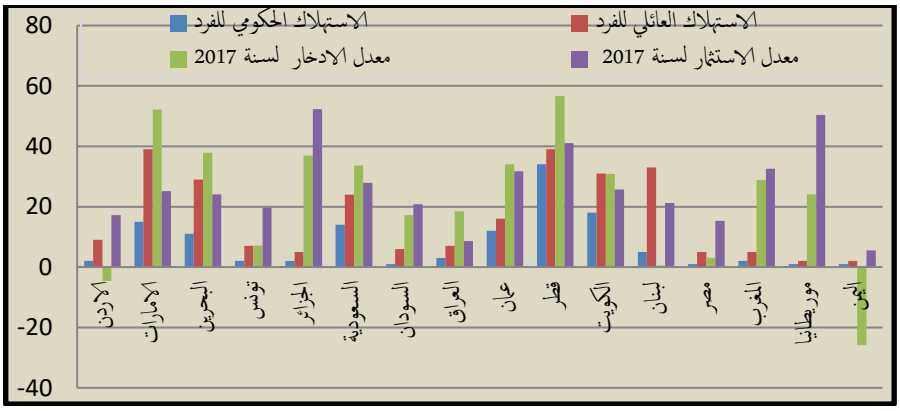

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (01)

من خلال بيانات الشكل أعلاه يتضح لنا أن متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي للفرد لعام2017 بلغ أعلى مستوى له في قطر بنحو 34 دولار للفرد، ثم الكويت بنحو18 دولار، والسعودية بـ 14 دولار، ثم البحرين بنحو11 دولار وعمان بـ

11 دولار، أما باقي الدول العربية فمتوسط نصيب الفرد من الاستهلاك الحكومي لعام 2017 لم يتجاوز 10 دولار للفرد، حيث أدنى قيمة سجلت في الدول (اليمن، موريتانيا، مصر والسودان) بدولار واحد للفرد، تليهم مصر، الأردن، تونس، الجزائر والمغرب بنحو2 دولار للفرد، ثم العراق بنحو 3 دولار للفرد ولبنان بـ 5 دولار، وفيما يخص نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي لعام 2017، تبين من المعطيات المذكورة في الجدول رقم (1) والشكل رقم(03) أن الإمارات وقطر جاءت في المقدمة بنحو39 دولار للفرد، ثم جاءت لبنان في المرتبة الثانية عربيا بنحو 33 دولار للفرد، تليها الكويت بـ31 دولار والبحرين بنحو29 دولار، تليها السعودية بنحو24 دولار، أما باقي الدول العربية نصيب الفرد من الاستهلاك العائلي جاء تحت عتبة 20 دولار للفرد لعام 2017، حيث جاءت موريتانيا واليمن في مؤخرة الدول العربية بنحو 2دولار للفرد.

بلغت قيمة الإنفاق الاستثماري في الدول العربية في عام 2017 حوالي 666،1 مليار دولار، مسجلة بذلك انكماشا بلغ 0,4% بالمقارنة مع عام 2016، وذلك نتيجة لتنفيذ عدد من الدول العربية برامج لضبط الإنفاق في ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها المنطقة، لا سيما تباطؤ عائدات النفط (التطورات الاقتصادية والاجتماعية 2018)، أما معدل الاستثمار للدول العربية للدول المدروسة منفردة لعام2017، تراوح بين 52,3% في الجزائر و 5,5% في اليمن ،أما معدل نمو الاستثمار سجلت معم الدول العربية معدلات موجبة تتراوح بين 11,2% بالأردن و2,8% في لبنان كما عرفت مصر انخفاض في معدل نمو الاستثمار بنحو -26,5%، واليمن بنحو -19,4%، كما بلغ معدل الادخار لعام 2017 بالنسبة للدول المربية المصدرة للنفط اعلي معدلات الادخار ، حيث بلغ أعلى معدل في قطر نحو 56,6%، ثم الإمارات بنحو 52,2% والبحرين 37,9%، ثم الجزائر نحو 36,9%، وسجلت الأردن واليمن معدلات سالبة للادخار، إذ بلغ في اليمن– 25,9% والأردن-4,6%، وهذا راجع بالدرجة الأولى لارتفاع معدلات الاستهلاك النهائي.

4. مقارنة المؤشرات الاقتصادية للدول العربية

1.4 الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم

الجدول التالي يمثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم لمجموعة الدول العربية

الجدول رقم(2): الناتج المحلي الإجمالي و معدل التضخم

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار)		التضخم	
	2019	2018	(%)2019	(%)2018
الجزائر	208.8	197.6	7.6	7.4
البحرين	39.7	37.8	4.9	2.9
جيبوتي	2.4	2.2	2.0	1.0
مصر	…	…	13.0	20.1
العراق	233.4	223.3	2.0	2.0
الأردن	44.8	42.6	2.5	1.5
الكويت	140.1	135.3	3.7	2.5
لبنان	56.4	53.6	3.0	4.3
ليبيا	46.9	43.6	14.4	24.3
موريتانيا	5.5	5.4	5.0	3.7
المغرب	129.0	121.0	2.0	1.4
سلطنة عمان	85.6	82.6	3.5	2.5
دولة قطر	193.9	183.8	3.5	3.9
السعودية	759.2	748.0	2.0	3.7
الصومال	8.2	7.8	…	…
السودان	43.2	41.7	39.5	43.5
تونس	42.0	40.3	6.1	7.0
الإمارات	427.8	411.8	2.5	4.2
اليمن	17.5	13.8	20.0	23.0
الإجمالي العربي	2764.1	2642.9	6.0	7.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول العربية ، متاح على الموقع :http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools07/09/2019

1.1.4 الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

ويمكن تلخيصه في الشكل الموالي.

الشكل رقم(4): الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (الوحدة : مليار دولار)

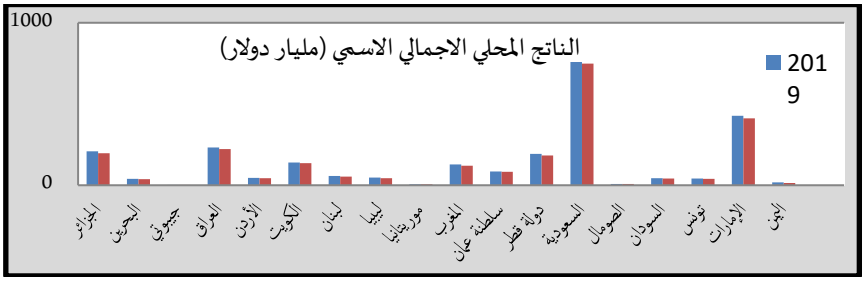

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02)

تأثر الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2017 بأربعة عوامل رئيسية وهي :

- تعافي الاقتصاد العالمي؛
- التطورات المتعلقة بأسواق النفط العالمية؛
- مواصلة عدد من الدول العربية مساعيها لتبني إصلاحات تستهدف تحقيق الانضباط المالي و الاستدامة المالية؛
- استمرار التداعيات السلبية الناتجة عن الظروف الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية.

خلال نفس السنة (2017) ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية بنسبة 3,8%، أما خلال سنة 2018 بلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي قيمة 2642,9 مليار دولار ، وخلال سنة 2019 بلغ الناتج 2764,1 مليار دولار ،أي بزيادة قدرت بـ 121,2 مليار دولار ، وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسنة 2019 بلغ معدل نموه 3,5% مقارنة مع سنة 2018 أين بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل 3%، أي بزيادة 0.5%بين سنتي 2018 و 2019.

فيما يخص مقارنة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي للدول العربية المدروسة والموضحة في الجدول رقم(2)، جاءت السعودية بأعلى قيمة للناتج قدرت بـ(748 و 759,2) مليار

دولار على التوالي خلال سنتي 2018 و 2019 ، تليها الإمارات بـ(411,8 و427,8) مليار دولار على الترتيب خلال سنتي 2018 و 2019، ثم العراق بـ(223,3 و233,4) مليار دولار على الترتيب خلال نفس الفترة، تأتي بعد ذلك الجزائر بـ(197,6 و208,8) مليار دولار على الترتيب خلال نفس الفترة، وفيما يخص الدول التي عرفت أدنى قيمة في مستوى الناتج جاءت جيبوتي بأدنى قيمة للناتج المحلي الإجمالي الاسمي مقارنة مع الناتج للدول العربية المدروسة، حيث قدر الناتج لجيبوتي بـ(2,2 و2,4) مليار دولار على الترتيب خلال سنتي 2018 و2019، تليها موريتانيا بـ(5,4 و5,5) مليار دولار على الترتيب خلال نفس الفترة، ثم الصومال بـ(7,8 و8,2) مليار دولار، واليمن بـ(13,8 و17,5) مليار دولار على الترتيب خلال نفس الفترة.

2.1.4 تطور معدلات التضخم لمجموعة الدول العربية

ويمكن تلخيصه في الشكل الموالي.

الشكل رقم(5): تطور معدلات التضخم لمجموعة الدول العربية(الوحدة : النسبة المئوية)

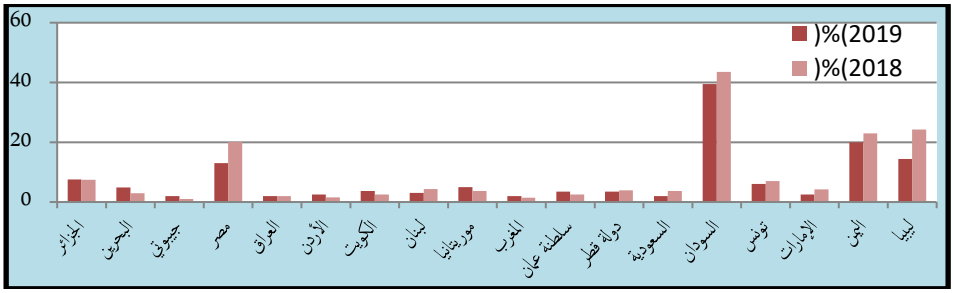

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(02)

بلغ متوسط معدل التضخم حوالي 7.5% عام2017 بالمقارنة مع 05% سنة 2016، كما قدر متوسط معدل لتضخم للدول العربية المصدرة للنفط 4,5% عام2017، بالمقارنة بـ10.5% في دول عربية أخرى، سجلت دول الخليج العربي أقل متوسط لمعدل التضخم بحوالي 1%، ويرجع ذلك إلى : **(www.amf.org.ae)**

- تراجع الضغوطات التضخمية نتيجة تباطؤ معدل نمو الطلب الداخلي؛

- تراجع أسعار مجوعة السكن التي تمثل وزنا نسبيا مهما في سلة الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

بالنسبة لسنتي (2019/2018) سجلت السودان أعلى معدلات التضخم الدول العربية بـ(43.5 ،39.5%) خلال سنتي 2018 و 2019 على الترتيب ، ويرجع ارتفاع معدل التضخم في السودان لانخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار من ناحية، وتواضع رصيد الدولة من العملات الأجنبية من ناحية أخرى، تأتي بعد ذلك اليمن بمعدل تضخم(23 ،20)% خلال سنتي 2018 و 2019 على الترتيب، ويعود سبب ارتفاع التضخم في اليمن إلى الأوضاع الداخلية التي يشهدها هذا الأخير، تأتي بعد ذلك ليبيا بمعدل تضخم(24.3 ،14.4)% ، ثم مصر بـ(20.1 و 13)% خلال فترة الدراسة (2018 , 2019) على الترتيب، سجلت باقي الدول العربية معدلات تضخم أقل من 10%، حي سجلت جيبوتي (1، 2)% والمغرب (1,4 ، 2)% ، الجزائر (7.4 ، 7.6)% خلال سنتي 2018و2019 على الترتيب، ويعد معدل التضخم في الجزائر مرتفع نسبيا، ويرجع لارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية الغذائية، و السلع المصنعة المستوردة نتيجة انخفاض الدينار مقابل الدولار .

2.4 تطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري لمجموعة الدول العربية

الجدول التالي يمثل تطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري لمجموعة الدول العربية.

الجدول رقم(3): تطور الصادرات، الواردات والميزان التجاري لمجموعة الدول العربية (الوحدة : مليار دولار)

الدولة	الصادرات (مليار دولار)		الواردات (مليار دولار)		الميزان التجاري (مليار دولار)	
	2019	2018	2019	2018	2019	2018
الجزائر	41.2	43.0	-61.3	-60.5	-20,1	-17,5
البحرين	31.0	29.8	-26.7	-25.9	4,3	3,9
جيبوتي	0.8	0.7	-1.4	-1.3	-0,6	-0,6
مصر	49.1	43.8	-73.7	-68.2	-24,6	-24,4
العراق	86.4	87.7	-88.1	-85.6	-1,7	2,1
الأردن	15.7	14.8	-23.7	-22.9	-08	-8,1

الكويت	68.0	68.4	-60.3	-58.1	7,7	10,3
لبنان	21.6	20.5	-36.3	-35.2	-14,7	-14,7
موريتانيا	2.3	2.3	-2.9	-2.9	-0,6	-0,6
المغرب	44.1	41.3	-55.7	-52.9	-11,6	-11,3
سلطنة عمان	42.8	41.7	-34.8	-33.3	08	8,4
دولة قطر	93.2	94.8	-70.6	-69.8	22,6	25
السعودية	257.7	267.3	-211.8	-203.9	45,9	63,4
الصومال	1.2	1.1	-4.8	-4.6	3,6-	-3,5
السودان	6.6	6.0	-8.4	-7.4	-1,8	-1,4
تونس	17.9	17.3	-22.4	-22.0	-4,5	-4,7
الإمارات	432.9	414.2	-368.7	-351.6	64,2	62,6
اليمن	4.8	2.5	-8.9	-7.5	-4,1	-5
الإجمالي العربي	1217.1	1197.2	-1160.6	-1113.7	56,5	83,5

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول العربية، متاح على الموقع :-http://dhaman.net/ar/research studies/data-tools07/09/2019

1.2.4 صادرات السلع و الخدمات لمجموعة الدول العربية

ويمكن تلخيصها في الشكل الموالي.

الشكل رقم(6): صادرات السلع و الخدمات(الوحدة :مليار دولار)

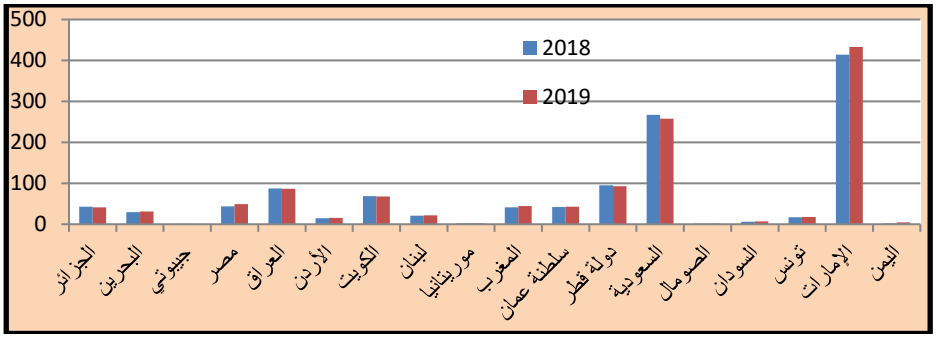

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

ارتفعت قيمة الصادرات العربية من السلع و الخدمات غير المنظورة من حوالي 933 مليار دولار عام 2016 إلى 1070,6 عام 2017، مسجلة بذلك معدل نمو بلغ نحو 14,8%، مقابل انكماش في عام2016 بلغ نحو 8,6%، نتيجة تحسن أداء قطاع

الصادرات في كل الدول العربية ما عدا السودان ، يرجع ارتفاع قيمة الصادرات إلى ارتفاع أسعار تصدير النفط في ظل قرار الدول المصدرة الرئيسية للنفط تخفيض كميات الإنتاج عام 2017، بالإضافة إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الدول العربية (**www.amf.org.ae**)،كما تتركز صادرات الدول العربية على بعض المناطق والدول ،وتبقى آسيا أهم تلك الوجهات ، حيث تستقطب حوالي 46% من إجمالي الصادرات العربية (تقرير التنمية العربية،2018، ص77)، بالنسبة لمقارنة سنتي (2018 و 2019) ، بلغت إجمالي صادرات الدول العربية المدروسة عام2019 نحو 1217,1 مليار دولار مقارنة مع 1197,2 مليار دولار ، أي بزيادة قدرت بـ19,9 مليار دولار، ويمكن إرجاع تطور صادرات الدول العربية في هذه الفترة للتطور في أسعار النفط والطلب عليه، كما تتركز الصادرات العربية بصفة عامة حول عدد من المنتجات، حيث يعود النصيب الأكبر للنفط. (تقرير التنمية العربية،2018، ص79).

أما فيما يخص مقارنة الدول منفردة ،سجلت الإمارات أعلى قيمة للصادرات خلال سنتي 2018 و2019 بحوالي (414.2 ، 432,9) مليار دولار على الترتيب ، تليها السعودية بـ(267,3 ،257,7) مليار دولار، ثم قطر بنحو(94,8 ، 93,2) مليار دولار، أما الدول التي سجلت أدنى قيمة للصادرات خلال نفس الفترة (2018 و2019) ، جاءت جيبوتي في آخر الدول العربية من حيث قيمة الصادرات بنحو(0,7 ، 0,8) مليار دولار، والصومال (1,1 ، 1,2)مليار دولار، اليمن (2,5 ،4,8)مليار دولار تليها موريتانيا بـ(2,3 ،2,3)مليار دولار، ثم السودان بـ(6و 6,6) مليار دولار خلال سنتي 2018 و 2019 على الترتيب .

ملاحظة: الإشارة (–) تدل على خروج العملة الصعبة

2.2.4 واردات السلع و الخدمات لمجموعة الدول العربية

ويمكن تلخيصها في الشكل الموالي.

الشكل رقم(7): واردات السلع و الخدمات (الوحدة :مليار دولار)

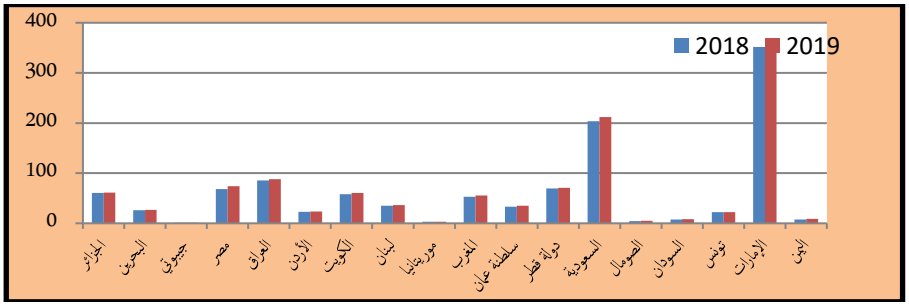

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

ارتفعت قيمة الواردات من حوالي 932 مليار دولار عام 2016 إلى حوالي 968,6 مليار دولار عام2017 ،أي بمعدل نمو بلغ نحو 3,9%، مقابل انكماش بحوالي 8,3% عام 2016، أما فيما يخص سنتي 2018 و2019، بلغت قيمة الواردات للدول العربية المدروسة بنحو1113,7 مليار دولار عام 2018، أي بزيادة قدرها بنحو 145 مليار دولار مقارنة مع عام2017، وبلغت عم2019 بنحو 1160,6مليار دولار، أي بزيادة قدرت بـ49,9 مليار دولار مقارنة مع عام 2018.

وبمقارنة قيمة الواردات لمجموعة الدول العربية المدروسة منفردة لسنتي 2018 و2019، جاءت الإمارات بأعلى قيمة للواردات بنحو(351,6 ، 368,7)مليار دولار، تليها السعودية بـ(203,9 ، 211,8) مليار دولار، ثم العراق بـ(85,1 ،88,1) مليار دولار، تليها مصر بـ(68,2 ،73,7) مليار دولار، وقطر بـ(69,8 ، 70,6) مليار دولار خلال سنتي 2018 و2019 على الترتيب، أما فيما يخص الدول التي جاءت بأدنى قيمة للواردات نجد جيبوتي بـ(1,3 ، 14)مليار دولار، ثم الصومال بـ(4,6 ، 4,8) مليار دولار، تليها السودان بـ (7,4 ، 8,4) مليار دولار، واليمن بـ(7,5 ، 8,9) مليار دولار خلال سنتي 2018 و2019 على الترتيب.

3.2.4 تطور الميزان التجاري لمجموعة الدول العربية

ويمكن تلخيصه في الشكل الموالي.

الشكل رقم(8): تطور الميزان التجاري لمجموعة الدول العربية لسنتي(2019/2018)(الوحدة: مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

سجل الميزان التجاري للدول العربية المدروسة عام 2017 عجزا بقيمة 3,2 مليار دولار (تقرير آفاق الاقتصاد العربي،2019، ص67)، ليتحول هذا العجز إلى فاض عام 2018 بقيمة 83,5مليار دولار، كما سجل فائض خلال سنة 2019 بقيمة 56,5 مليار دولار، أما فيما يخص الميزان التجاري لكل دولة عربية على حدى، نلاحظ أن معظم الدول العربية المدروسة حققت عجزا في موازينها التجارية لسنتي 2018 و2019، فالجزائر مثلا حققت عجزا في ميزانها التجاري لسنتي 2018 و2019 بقيمة (17,5 ، 20,1) مليار دولار على الترتيب، كذلك الدول التالية (جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، لبنان، موريتانيا، المغرب، الصومال، السودان، تونس، اليمن)، كل هذه الدول حققت عجزا في موازينها التجارية لسنتي 2018 و2019، أما باقي الدول وهي(البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، الإمارات) حققت فوائض في موازينها التجارية، وهذه الدول هي دول مجلس التعاون الخليجي، والتي تعتمد في صادراتها على النفط بالدرجة الأولى.

3.4 تطور الاحتياطات الرسمية والدين الخارجي الإجمالي لمجموعة الدول العربية

الجدول التالي يمثل تطور الاحتياطات الرسمية والدين الخارجي الإجمالي لمجموعة الدول العربية.

الجدول رقم(4): الاحتياطات الرسمية و الدين الخارجي الإجمالي

الدولة	الاحتياطات الرسمية(مليار دولار)		الدين الخارجي الإجمالي (مليار دولار)	
	2019	2018	2019	2018
الجزائر	64.0	82.6	1.8	2.0
البحرين	2.3	2.5	182.0	179.4
جيبوتي	0.5	0.5	95.0	94.0
مصر	34.0	35.5	30.5	34.5
العراق	64.4	59.4	35.7	34.7
الأردن	17.9	16.8	72.5	70.3
الكويت	36.7	35.1	56.1	50.1
لبنان	33.7	37.5	204.8	202.3
ليبيا	23.0	39.7	/	/
موريتانيا	1.3	1.0	77.5	78.3
المغرب	30.7	28.9	33.1	34.2
سلطنة عمان	15.1	15.6	81.9	81.3
دولة قطر	23.2	19.6	82.7	86.6
السعودية	492.1	495.0	26.5	23.6
السودان	1.1	1.0	132.9	132.9
تونس	7.0	6.3	81.5	79.7
الإمارات	112.9	104.5	54.6	56.0
اليمن	1.0	0.4	30.1	40.0
الإجمالي العربي	961.1	981.8	47.4	46.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول العربية ، متاح على الموقع :http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools07/09/2019

1.3.4 تطور الاحتياطات الرسمية لمجموعة الدول العربية

ويمكن تلخيصها في الشكل الموالي.

الشكل رقم(9): تطور الاحتياطات الرسمية لمجموعة الدول العربية لسنتي (2019/2018)

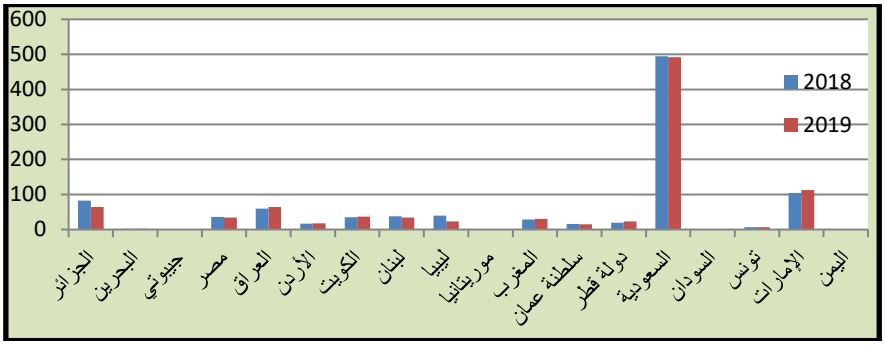

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(03)

قدر إجمالي الاحتياط العربي لعام2019 نحو 961.1 مليار دولار مقارنة مع 981,8 مليار دولار لعام 2018، أي تراجع الاحتياطي العربي الرسمي بنحو 20,7 مليار دولار، وتعتبر السعودية أكبر دولة من حيث الاحتياطي الرسمي لسنة 2019، والذي قدر بنحو492,1 مليار دولار، مقارنة مع 495 مليار دولار عام 2018، أي هناك تراجع بنحو2,9 مليار دولار، تليها الإمارات باحتياطي رسمي قدر بنحو112,9 مليار دولار لسنة 2019، مقارنة مع 104,5 مليار دولار لعام 2018، حيث سجل ارتفاعا قدر بنحو 8,4 مليار دولار، ثم تأتي العراق بـ 64,4 مليار دولار عام 2019 مقارنة مع 59,4 مليار دولار، أي ارتفع بمقدار 05 مليار دولار، تليها الجزائر بـ 64 مليار دولار لعام 2019 مقارنة مع 82,6 مليار دولار عام 2018، حيث شهد الاحتياطي الرسمي للجزائر تآكل كبير قدر بنحو 18,6 مليار دولار بين سنتي 2018 و2019، أما الدول التالية (مصر، الأردن، ليبيا، المغرب، عمان، قطر، الكويت) تراوح الاحتياطي الرسمي لهذه الدول بين 23 و37 مليار دولار، والدول (البحرين، جيبوتي، موريتانيا، السودان، تونس، اليمن) سجلت أدنى مستويات الاحتياط الرسمي، حيث قدر الاحتياطي الرسمي لجيبوتي بنحو 0,5 مليار دولار لسنتي 2018 و2019، و اليمن بـ

01 مليار دولار لسنة 2019 مقارنة مع 0,4 مليار دولار لسنة 2018، تليها السودان بـ 1,1 مليار دولار لسنة 2019 مقارنة مع 01 مليار دولار لعام 2018، وموريتانيا بـ 1,3 مليار دولار لسنة 2019 مقارنة مع 01 مليار دولار لعام 2018، ثم تونس بـ 7 مليار دولار لعام 2019 مقارنة مع 6,3 مليار دولار لعام2018 أي هناك تحسن فالاحتياطي الرسمي لتونس بنحو 0,7 مليار دولار بين سنتي 2018 و2019.

2.3.4 تطور الدين الخارجي لمجموعة الدول العربية

ويمكن تلخيصه في الشكل الموالي.

الشكل رقم(10): تطور الدين الخارجي لمجموعة الدول العربية لسنتي (2019/2018)(الوحدة: مليار دولار)

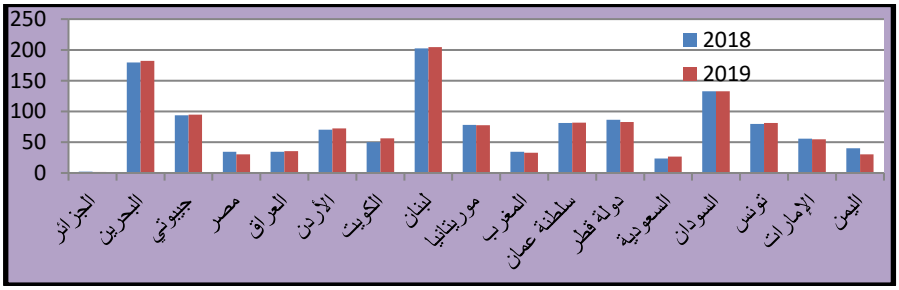

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04)

قدر مجموع الدين الخارجي للدول العربية المدروسة لعام 2019 بنحو 47,4 مليار دولار، مقارنة مع 46,9 مليار دولار لعام2018، أي أنه هناك ارتفاع في الدين الخارجي العربي بـ 0,5 مليار دولار، سجلت أكبر قيمة للدين الخارجي في ثلاث دول هي(لبنان، البحرين والسودان)، إذ قدر الدين الخارجي للبنان بنحو 204,8 مليار دولار لعام 2019 مقارنة مع 202,3 مليار دولار لعام2018، أي سجل ارتفاع بمقدار 2,5 مليار دولار، ثم البحرين بـ 182 مليار دولار عام 2019 مقارنة مع 179,4 مليار دولار عام 2018، أي ارتفع بـ 2,6 مليار دولار، تليها السودان بدين خارجي قدره 132,9 مليار دولار لسنتي 2018 و2019، استقرار وثبات للدين الخارجي للسودان بين سنتي 2018 و2019، أما باقي الدول العربية تراوح دينها الخارجي ما بين 30 و 95 مليار دولار، باستثناء الجزائر التي تعد الدولة العربية الوحيدة

التي لديها دين خارجي ضئيل جدا، حيث قدر الدين الخارجي للجزائر لعام 2019 بنحو 1,8 مليار دولار مقارنة مع 02 مليار دولار عام 2018، أي انه هناك تراجع بـ 0,2مليار دولار، وهذا يعتبر عامل ايجابي جدا للجزائر، حيث شرعت هذه الأخيرة في تسديد دينها الخارجي منذ عدة سنوات مستغلة ارتفاع أسعار المحروقات.

ويمكن إرجاع أسباب ارتفاع الدين الخارجي للدول العربية للأسباب التالية: (**بلقاسم اللعباس، بدون سنة نشر، ص03**)

- العجز المستمر في موازين المدفوعات للدول العربية؛
- العجز المستمر في الموازنة العامة (العجز الداخلي) نتيجة للاختلالات الهيكلية؛

إخفاق النمو، أي تحصل الدول على قروض ذي التزامات مستقبلية على أمل أن استثمارها سيؤدي إلى رفع وتأثر النمو، وبالتالي توفر الموارد لدفع المستحقات، لكن مع انهيار نموذج النمو المتبع في الدول العربية، أدى إلى ارتفاع المستحقات وعدم توفر الموارد الضرورية لتسديد هذه المستحقات .

5. خاتمة:

هناك العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تقيس الوضعية الاقتصادية للدول وأدائها، لاسيما مجموعة الدول العربية موضوع الدراسة، وفي دراستنا هذه اقتصرنا على أهم هذه المؤشرات لضيق مساحة الدراسة، وعموما كان أداء الاقتصاديات العربية ضعيفا خصوصا عام 2018، نظرا للأزمات السياسية والحروب في العديد من دول المجموعة العربية، بالإضافة إلى تراجع الإيرادات وعجز الموازنات، ضف إلى ذلك مختلف التحديات التي تواجه هذه الدول من فقر، بطالة، تضخم، مديونية وفساد.

النتائج:

- تعكس المؤشرات الاقتصادية الكلية أداء الاقتصاد الكلي للدول، مع التنبؤ بالتطورات المستقبلية.
- يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الدول العربية.

- رغم وجود بعض التطورات الايجابية في العديد من المؤشرات الاقتصادية لمجموعة الدول العربية ، فان غالبية هذه الدول لا تزال تعاني من اختلالات في اقتصادياتها.

- من جلال دراستنا لمختلف المؤشرات الاقتصادية ، تبين لنا أن مجموعة الدول العربية لا تزال تواجه تحديات كبيرة، تتعلق بارتفاع معدلات البطالة بصفة عامة، وتدني معدلات الاستهلاك والاستثمار والادخار، بالإضافة إلى العجز في الموازين التجارية.

- أغلب دول مجموعة الدول العربية تعاني من مشكل المديونية الخارجية، والتي لها آثار سلبية وخيمة على اقتصاديات هذه الدول.

الاقتراحات:

من أجل مواجهة التحديات التي لا تزال تواجه مجموعة الدول العربية، لا بد من الالتزام بما يلي:

- العودة إلى تفعيل مشروع التكامل الاقتصاد العربي، من أجل مواكبة التطورات العالمية ومختلف التحديات في جميع المجالات.

- ضرورة تصحيح مختلف اختلالات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، من خلال إعطاء دفعة لمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

- ضرورة تبني سياسة عربية موحدة للاستثمارات العربية، وجعلها آلية للتكامل الاقتصادي العربي الموحد.

- التوجه نحو بناء مؤسسات قوية لمحاربة الفساد ، الذي يعد أحد أهم العوامل التي تملك تأثير سلبي كبير على الاقتصاد.

6. المراجع

1. شلوفي.عمير ، ***"التضخم و النمو الاقتصادي تقدير عينة التضخم –دراسة قياسية مقارنة لدول المغرب العربي (2014/1980)"*** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة آبي بكر بلقايد –تلمسان ،الجزائر،2018/2017 .
2. مهند بن عبد الملك السلمان و أحمد بن بكر البكر، ***" مفهوم الناتج المحلي الإجمالي –دراسة و صفية"*** ،مؤسسة النقد العربي السعودي ،2016.
3. علي بن قدور،***"دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (2010/1970)"*** ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة آبي بكر بلقايد –تلمسان ن الجزائر ،2013/2012.
4. هجيرة عبد الجليل ، سمير بهاء الدين مليكي ،*" أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري "* ، مجلة دفاتر ،العدد08 ،2012 .
5. نور الهدى بلحاج ،*" تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلي –دراسة حالة الجزائر (2009/2000)* " ، رسالة ماجستير ،تخصص : اقتصاد دولي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر –بسكرة ، الجزائر ،2014/2013.
6. حبيب قنوني وآخرون ، *" المؤشرات الاقتصادية و النمو الاقتصادي في الجزائر(1990–2016) – دراسة قياسية (نموذجARDL)*، مجلة الدراسات المحاسبية و المالية المتقدمة ،العدد الثالث ، 2018.
7. أحمد الكواز ،*"تقييم التجربة التنموية لدول مجلس التعاون الخليجي"* ،سلسلة الخبراء ، العدد 40 ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2011.
8. تقرير **أفاق الاقتصاد العربي** ، صندوق النقد العربي ، الإصدار التاسع ،افريل 2019 ،ص27
9. المعهد العربي للتخطيط ،*"التنويع الاقتصادي : مدخل لتصويب السار و إرساء الاستدامة في الاقتصادات العربية"* ، تقرير التنمية العربية ، الإصدار الثالث ، الكويت ، 2018.
10. عبد الوهاب سامح ،*"البطالة في المجمع الحضري للقاهرة الكبرى "* ، متاح على الموقع : *https://scholar.cu.edu.eg/?q=sam/files/cairounemp.pdf-(2019/09/24)*
11. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2018/.pdf(2019/08/09)

12. بلقاسم اللعباس ، ***"تطور الديون الخارجية : الاتجاهات الأساسية"*** ، المعهد لعربي للتخطيط ، متاح على الموقع :
http://www.arab-api.org/images/training/programs/1/2007/22_C32-1.pdf(2019/08/24)

13. **التطورات الاقتصادية والاجتماعية** متاح على الموقع :
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports/2018 (2019/09/07)

14. https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/joint%20reports_7.pdf

15. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، ***"مناخ الاستثمار في الدول العربية (مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار)"*** ، الكويت ،2019، متاح على الموقع :
http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2019/07/Climate-Report-2019.pdf(2019/09/07)

16. تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات ، ***"مؤشرات الأداء الاقتصادي للدول العربية"*** ، متاح على الموقع :
http://dhaman.net/ar/research-studies/data-tools(07/09/2019)

17. ما هي أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية؟ وعلى أي أساس تحدد. وهل يمكن اعتبار سعر الفائدة من المؤشرات الاقتصادية الكلية؟ متاح على الموقع
https://specialties.bayt.com/fr/specialties/q/325958(13/09/2019)